Document: EB 2013/LOT/P.4/Rev.1
Date: 7 April 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية سيشيل من أجل

مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Norman Messer
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2738 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.messer @ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 1

ثانيا– وصف المشروع **2**

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء– الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم– المكونات/النتائج 3

ثالثا– تنفيذ المشروع **3**

ألف– النهج 3

باء– الإطار التنظيمي 4

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 4

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 4

هاء– الإشراف 5

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **5**

ألف– تكاليف المشروع 5

باء – تمويل المشروع 5

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 6

دال– الاستدامة 7

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 7

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **7**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 7

باء – المواءمة والتنسيق 8

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 8

دال– الانخراط في السياسات 8

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

سابعا– التوصية **9**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 10

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

سيشيل
مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق
تقرير رئيس الصندوق

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2013/01/14.*

جمهورية سيشيل
مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية سيشيل
الوكالة المنفذة:	وزارة الموارد الطبيعية والصناعة
التكلفة الكلية للمشروع:	3.7 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	1.98 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 3 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 15 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة المرجعي السنوي كما يحدده الصندوق كل ستة أشهر
الجهات المشاركة في التمويل:	شركات خاصة، وجهات مانحة أخرى
قيمة التمويل المشترك:	368 000 دولار أمريكي تقريبا
شروط التمويل المشترك:	تحدد فيما بعد
مساهمة المقترض:	282 000 دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	91 000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية سيشيل من أجل مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق، على النحو الوارد في الفقرة 31.

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية سيشيل من أجل مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- تتميز سيشيل بتعدد إثنيات سكانها البالغ تعدادهم 000 91 نسمة، وبناتج محلي إجمالي للفرد الواحد بحدود 028 9 دولارا أمريكيا.[1] ويعيش حوالي 17 بالمائة من السكان تحت خط الفقر المتمثل بحدود 504 13 روبية سيشيلية (أي ما يعادل 055 1 دولاراً أمريكياً) للفرد البالغ الواحد في العام. وصنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشيل في المرتبة 52 من بين 187 بلدا على أساس مؤشر التنمية البشرية، بما يعادل 0.773 عام 2011.[2] وقد تم الوصول إلى هذا المؤشر العالي من خلال النمو الاقتصادي المستدام، واستمرار الاستثمارات العامة في خدمات الرفاه الاجتماعي منذ استقلال البلاد عام 1976. وقد قاد النمو الاقتصادي خلال السنوات العشرين الماضية قطاعا السياحة ومصايد الأسماك الصناعية، وهما قطاعان تم إطلاقهما من خلال الاستثمارات العامة الكبيرة. وفي هذه الأثناء، كان معدل النمو في الزراعة متخلفا عن هذين القطاعين. ففي عام 2010، أسهم قطاع السياحة بـ 28.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أسهم قطاع مصايد الأسماك بـ 8.4 بالمائة[3]، مقارنة بـ 1.9 بالمائة فقط لقطاع الزراعة. واستجابة لتحسن شروط التجارة بالمنتجات الزراعية، وتراجع الاكتفاء الذاتي من الأغذية، وزيادة البطالة والبطالة المقنعة في بعض مجالات الاقتصاد في هذه الجزيرة، اكتسبت الزراعة والثروة الحيوانية مؤخرا أهمية متجددة.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

2- سيقتنص المشروع الفرص المتاحة للقطاع الزراعي، ويتطرق للتهديدات الناجمة عن زيادة تحرير الاقتصاد من خلال دعم الأنشطة الزراعية الموجهة نحو السوق. ففي سبتمبر/أيلول 2011، وقعت سيشيل اتفاق

[1] مصرف سيشيل المركزي، 2011.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2011.

[3] مصرف سيشيل المركزي، 2011.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. ويتواءم إطار هذا البرنامج مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية متوسطة الأجل في سيشيل للفترة 2013–2017، ومع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للفترة 2008–2011، (والتي تبعت استراتيجية التنمية الزراعية للفترة 2007–2011) والقضايا الجوهرية للبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي في سيشيل ذات الصلة بالقطاعات الفرعية للمحاصيل والثروة الحيوانية، كما هو منصوص عليها في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وفي استراتيجية التنمية المستدامة في سيشيل للفترة 2011–2020، والتي تؤكد على الحاجة للتطرق للمظاهر ذات الصلة بعملية تحرير الاقتصاد.

3- لم ينصب التركيز الاستراتيجي للمشروع على سلاسل قيمة كاملة، وإنما عوضا عن ذلك على بعض النقاط الرئيسية التي تتسم بها الأنشطة الاقتصادية لصغار المزارعين والصيادين والتي تعيق من قدرتهم على التنافس في الأسواق. وسوف يتم إيصال الدعم بصورة سريعة وكفؤة؛ وسيهدف إلى ربط البائعين بالمشترين بصورة منتظمة؛ وسيتم رصده بصورة وثيقة من خلال قاعدة بيانات المستفيدين التي تتّبع نتائج المشروع ونواتجه وآثاره خلال التنفيذ، مما يسمح بتشذيب أداء التنفيذ.

4- وبما أن مخصصات سيشيل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضئيلة، فليس من المتصور إعداد برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج لهذا البلد.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

5- ستكون تغطية المشروع وطنية. أما تدخلاته الرئيسية فستركز على ثلاث جزر رئيسية هي لا ديغوي، وماهي، وبراسلين حيث تتمركز الغالبية الكبرى من السكان (الجزر الداخلية). وفي عام 2010، بلغ تعداد سكان سيشيل 945 90 نسمة يعيشون ضمن 770 24 أسرة. وكان حوالي 662 8 أسرة (35 بالمائة) منخرطة في الإنتاج المحصولي، الخضر والفواكه أساسا، ولكن أيضا كميات صغيرة من المحاصيل الجذرية (الكسافا والبطاطا الحلوة). وتشير التقديرات إلى أن 061 3 أسرة (12.4 بالمائة) كانت تربي الحيوانات، وبخاصة الدجاج والخنازير، وحوالي 484 3 أسرة (14.1 بالمائة) تنخرط في الصيد، وحوالي 500 7 أسرة (30.3 بالمائة) تعمل بشكل من أشكال زراعة البستنة في باحات المنازل.

6- سوف يسهم المشروع في الترويج لتقنيات الإنتاج المربحة على نطاق صغير (البستنة وتربية الحيوانات) وإنشاء مشروعات زراعية صغرى، وخلق فرص العمل في الأنشطة الزراعية والسمكية المروج لها، وإدخال تحسينات على البنى الأساسية. كذلك فإنه سيعزز قدرة أصحاب المصلحة من مؤسسات القطاعين العام والخاص الذين يوفرون الخدمات للمجموعة المستهدفة. وتتألف هذه المجموعة المستهدفة من المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمصنعين والمسوقين على نطاق صغير وأصحاب المبادرات الفردية الصغرى، وبخاصة النساء والشباب. وسوف يستفيد من المشروع بصورة مباشرة حوالي: (1) 768 مزارعا ممن ينتجون للسوق المحلية؛ (2) 330 1 شخصا ممن يعتمدون على الصيد التقليدي، ومناولة وتجهيز الأسماك؛ (3) 500 7 أسرة إضافية منخرطة في شكل من أشكال البستنة في باحات المنازل، وبخاصة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

7- الهدف من هذا المشروع هو المساهمة في نمو اقتصادي ريفي وزراعي مستدام يتسم بالمساواة ومناصرة الفقراء، ويتمثل الهدف الإنمائي في الترويج للممارسات الحديثة والمستدامة في الصيد والزراعة، وزيادة وتنويع فرص الوصول إلى الأسواق لصالح الصيادين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

جيم- المكونات/النتائج

8- يتألف المشروع من أربعة مكونات:

(أ) **تعزيز تدابير الأعمال من خلال تنمية قدرات صغار المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية الصغرى والصيادين.** بموجب هذا المكون سوف يؤسس المشروع مشاريع أعمال مشتركة بين صغار المزارعين والصيادين والمشترين. وسوف يدعم تعزيز الجهات الفاعلة الصغيرة، والمساهمين في سلاسل القيمة في الزراعة ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية، مما يمكنهم من الاستجابة بصورة أكثر فعالية للتغيرات الطارئة على ظروف السوق. وسوف تتضمن الأنشطة التدريب ودعم الدراسات والاتصالات، ودعم وحدات العروض، وحزم إحياء الزراعة، وتيسير الأعمال والإرشاد الزراعي.

(ب) **تحسين الوصول إلى التمويل الريفي والزراعي.** سوف يتم توفير أموال الائتمان للمصارف المشاركة في شرائح وتصرف بما يتماشى مع أداء الإقراض. وسوف تطبق المصارف شروطها وأوضاعها السائدة بدون تقديم أية خدمات مدعومة بموجب هذا المشروع.

(ج) **تعزيز القدرات الاستراتيجية والبنى الأساسية.** سوف يعزز المشروع من مؤسسات القطاع العام، ويبني أو يحسن البنى الأساسية الصغيرة لتفي بمتطلبات الأنشطة الزراعية والسمكية المروج لها.

(د) **إدارة المشروع.** سوف يكون مقر وحدة إدارة المشروع مكتب الأمين العام الرئيسي في وزارة الموارد الطبيعية والصناعة. أما الرصد والتقييم فسيتم تعميمها في الوزارة وفي المكتب الوطني للإحصاءات، وسيتم استخدام الآليات الموجودة أصلا لتوليد المعرفة ذات الصلة برفاهية المجموعات المستهدفة. ويمكن لوحدة إدارة المشروع أن تعين خبرة دولية متخصصة على شكل أخصائيين أفراد للعمل تحت القيادة الشاملة لرئيس وحدة إدارة المشروع.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

9- سوف تضطلع وزارة الموارد الطبيعية والصناعة بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع، وستنسق مع وزارة المالية والتجارة والاستثمار وغيرها من الوزارات والوكالات المعنية. وسوف تكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن الأنشطة اليومية للمشروع، وسوف تضمن إيصال الخدمات الموجهة نحو النتائج في الوقت المناسب لها، من قبل جميع أصحاب المصلحة، كما سترصد التقدم المحرز والأثر. وسوف يمول المشروع المعدات المطلوبة والدراسات وتدريب الموظفين والنفقات التشغيلية، كما سيمول أيضا إدارة المعرفة وإنشاء وتشغيل نظام الرصد والتقييم.

باء- الإطار التنظيمي

10- سيتم إحداث لجنة توجيهية وطنية للمشروع ضمن وزارة الموارد الطبيعية والصناعة. وسوف يترأس هذه اللجنة وزير الاستثمار والموارد الطبيعية والصناعة، بما يتماشى مع فلسفة المشروع المتمثلة في إرساء شراكات وثيقة مع وكالات القطاع الخاص على جميع المستويات. وستتألف اللجنة التوجيهية للمشروع من أعداد متساوية من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص.

11- ستجتمع اللجنة التوجيهية مرتين سنويا و/أو على أساس عرضي. وسوف: (1) توفر التوجيه للمشروع واستراتيجيته التنفيذية؛ (2) تشرف على التخطيط؛ (3) تراجع وتوافق على خطط العمل والميزانيات السنوية قبيل عرضها على الصندوق؛ (4) تستعرض التقدم المحرز في التنفيذ والنواتج. إضافة إلى ذلك ستضمن هذه اللجنة التنسيق الملائم في الوقت المحدد مع المبادرات التي تمولها جهات مانحة أخرى و/أو الحكومة.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

12- سوف يولد نظام الرصد والتقييم في المشروع المنتجات المعرفية ذات الصلة مثل توثيق العمليات ودراسات الحالة والتقديرات الأولية للأثر وتقديرات الأنشطة السمكية والزراعية المروج لها، والممارسة الجيدة في تيسير الأعمال، وسيتم استخدام هذه المنتجات لنشر الدروس ذات الصلة المستقاة من خلال جملة من عمليات تقاسم المعرفة.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

13- ستتحمل وزارة المالية المسؤولية الكاملة عن الإدارة المالية للمشروع، وستدير تدفق موارد القرض وحساب العمل الثنائي الذي سيتم تشغيله بالدولارات الأمريكية والروبية السيشيلية، والذي سيتم فتحه في مصرف سيشيل المركزي لتلقي الإيداع المبدئي ومن ثم التجديدات اللاحقة، بحيث تضمن صرف الأموال لوحدة إدارة المشروع من حساب مصرف سيشيل المركزي على أساس الاحتياجات الفعلية، وتدير الأموال النظيرة التي سوف تودع في حساب للأموال النظيرة يتم فتحه في مصرف سيشيل المركزي أيضاً.

14- سوف تتم الصروفات على أساس طلبات السحب التي تعدها وحدة إدارة المشروع ويوقعها وزير المالية. ويمكن أن ترافق طلبات السحب هذه قوائم للنفقات المرخصة في حال كانت هذه النفقات أقل من عتبة محددة، كما هو مشار إليه في الرسالة المرسلة إلى المقترض، كما يجوز تعديلها من وقت لآخر. وسيتم الإبقاء على قوائم النفقات المرخصة في وحدة إدارة المشروع وإتاحتها للمراجعين وللاستعراض من قبل بعثات الإشراف. وسيتم استكمال التجديدات بناء على وتيرة الصروفات وأداء المصارف الشريكة، حسبما هو متعلق بحوافظها من الزبائن الداعمة للمشروع.

15- ستتم مراجعة الحسابات ذات الصلة بالمشروع سنويا من قبل المراجع العام للمقترض أو من قبل شركة يعينها المراجع العام ويقبلها الصندوق. وسيتحمل المقترض النفقات ذات الصلة بهذه المراجعة. وسيتم إجراء أية مراجعة خارجية، مما قد يعتبر ضروريا، من قبل شركة مستقلة يقبلها الصندوق. وسيتم تمويل تكلفة مثل هذه المراجعة من خلال السحب من حساب القرض. وستتم المراجعة بما يتماشى مع المعايير الدولية للمراجعة مشفوعة باختصاصات يقبلها الصندوق. وسترسل نسخة مرخصة من تقرير المراجعة الذي يغطي

القوائم المالية، واستخدام الموارد، والعمليات والإدارة، والموارد التي تتم إعادة إقراضها إلى الصندوق في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية، بما يتماشى مع الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية في الصندوق.

16- في إطار النفقات العامة والمساءلة المالية لعام 2011، صنف أداء سيشيل بالجيد في مجال التوريد. وستتحمل وحدة البرنامج المسؤولية الكاملة عن التوريد. وسيتم التفويض بالتوريد فقط على خلفية خطط التوريد الواردة في الميزانيات وبرامج العمل السنوية الموافق عليها، مع تحديد كل المواد التي سيتم توريدها والأنشطة ذات الصلة بهذه التوريدات، ومنهجية التوريد الملائمة. وسيتم التوريد بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الخاصة بالمقترض إلى الحد الذي تتسق معه هذه المبادئ مع المبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق للمواد التي يتم تمويلها من عائدات القرض.

هاء- الإشراف

17- سيخضع المشروع لإشراف الصندوق المباشر. وخلال السنة الأولى، ستنظم حلقة عمل استهلالية. وسيتم إيفاد بعثات للإشراف مرة كل سنة على الأقل. ويمكن تنظيم بعثات إضافية لدعم التنفيذ في حال تطلب الأمر ذلك. ويجوز لهذه البعثات أن تركز على: (1) إنشاء المشروع وهياكل الإدارة المالية فيه؛ (2) الرصد والتقييم؛ (3) إدارة المعرفة؛ (4) توفير الدعم لمجالات الابتكار المختلفة في المشروع. وسيضمن وجود مكتب إقليمي للصندوق في نيروبي في كينيا، ومكتب آخر في أنتاناريفو، في مدغشقر، كون الإشراف يتسم بفعالية التكاليف والتركيز الإقليمي على إقليم المحيط الهندي.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

18- تبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع في فترة التنفيذ ومدتها خمس سنوات، بما في ذلك الطوارئ والرسوم والضرائب، 3.7 مليون دولار أمريكي. وهي تتضمن 3.4 مليون دولار أمريكي من تكاليف الأساس، و0.2 مليون دولار أمريكي من الطوارئ المادية والسعرية. أما عامل القطع الأجنبي فيقدر بحدود 2 بالمائة من إجمالي التكلفة.

باء – تمويل المشروع

19- سيمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 3 ملايين دولار أمريكي (80.2 بالمائة من إجمالي التكاليف). وستوفر الحكومة مساهمة مالية قدرها 0.28 مليون دولار أمريكي (7.5 بالمائة) وهي تغطي الضرائب والرسوم على السلع المستوردة وضريبة القيمة المضافة. أما مساهمة المستفيدين فتقدر بـ 0.09 مليون دولار أمريكي (2.4 بالمائة). ويتوقع للقطاع الخاص أن يسهم بحوالي 0.12 مليون دولار أمريكي (3.2 بالمائة)، أما المساهمون الآخرون، فتقدر مساهمتهم بحوالي 0.25 مليون دولار أمريكي (6.6 بالمائة). ويرد في الجدول التالي خطة التمويل حسب فئة الإنفاق.

سيشل
مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق
حسابات الصرف حسب الممولين
بآلاف الدولارات الأمريكية

	الصندوق		الشركات الخاصة		جهات مانحة أخرى		المنتجون		الحكومة		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
ألف - الأشغال المدنية والبنية الأساسية	922	98,8	-	-	-	-	-	-	11	1,2	933	24,9
باء – المركبات والمعدات والسلع												
المعدات	29	50,0	-	-	-	-	-	-	29	50,0	57	1,5
المعدات والسلع	-	-	120	21,2	248	43,8	91	16,1	107	18,9	566	15,1
المجموع الفرعي	951	61,6	120	7,8	248	16,1	91	5,9	135	8,7	1 556	41,6
جيم – المساعدة التقنية												
موفرو الخدمات والدراسات	61	100,0	-	-	-	-	-	-	-	-	61	1,6
التدريب وحلقات العمل	777	100,0	-	-	-	-	-	-	-	-	777	20,8
المجموع الفرعي	838	100,0	-	-	-	-	-	-	-	-	838	22,4
دال – الائتمان	1 000	100,0	-	-	-	-	-	-	-	-	1 000	26,7
هاء – الرواتب والعلاوات	200	59,5	-	-	-	-	-	-	136	40,5	336	9,0
واو – التشغيل والصيانة	11	99,4	-	-	-	-	-	-	0	0,6	11	0,3
مجموع تكاليف المشروع	3 000	80,2	120	3,2	248	6,6	91	2,4	282	7,5	3 741	100,0

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

20- سينعكس التأقلم مع تغير المناخ أساسا في الحد من استهلاك الطاقة غير المتجددة، وتنميط مخاطر نظم الإنتاج، مع وصول المزارعين لسيطرة أفضل على إدارة المياه، وتعرض الإنتاج لتقلبات أقل، وزيادة النقل البحري والجوي للمنتجات المستوردة، وتنويع أصناف الأسماك التي يستهدفها ويسوقها الصيادون المحترفون، وبالتالي التخفيف من الضغوط على فصائل الأسماك التي تتعرض لمخاطر الإفراط في الصيد. أما الفوائد الأخرى للمشروع فتتبثق عن: (1) زيادات في الإنتاجية من الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية الناجمة عن استخدام المزارعين لممارسات إنتاج جيدة وأكثر تأقلما مع مخاطر المناخ ما أن يتم ضمان ارتباطهم بالسوق وحصولهم على أسعار أعلى من خلال ترتيبات أعمال أفضل وتوفير الإرشاد لهم؛ (2) زيادات في الأسعار على باب المزرعة تقدر بحوالي 5 بالمائة للخضار، و6 بالمائة للفواكه، و2 بالمائة للمنتجات الحيوانية من خلال أنشطة المشروع؛ (3) تناقص تكلفة الإنتاج على المدى الطويل مما سيتم تحقيقه خلال الجزء اللاحق من المشروع؛ (4) زيادة في دخول الصيادين نتيجة للأسواق المؤمنة من خلال تحسين ترتيبات الأعمال.

21- يستند معدل العائد الاقتصادي للمشروع إلى المنافع الاقتصادية المحسوبة على فترة 20 سنة. وقد تم إجراء محاكاة لتحليل الحساسية لتقدير معدل العائد الاقتصادي والفعالية التكاليفية للاستثمارات، وتم اختبار عدد من التصورات للتأكد من جدوى المشروع الاقتصادية في حال حدوث عوامل معاكسة. وباستخدام تصور حالة الأساس يكون معدل العائد الاقتصادي الداخلي بحدود 31 بالمائة. أما صافي القيمة الحالية بمعدل حسم قدره 12 بالمائة فتصل إلى 322 26 روبية سيشيلية على مدى 20 سنة. وإذا اعتبرنا أن تكلفة رأس المال هي 12 بالمائة، فإن المشروع مجد اقتصاديا.

دال– الاستدامة

22- سينفذ المشروع أساسا من خلال المؤسسات الخاصة والعامة الموجودة. وسيتم تنفيذ الأنشطة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو الأسلوب المفضل لاستدامة الفوائد بعد إغلاق المشروع. وسوف يحسن المشروع من مهارات الأعمال التي يتمتع بها المستفيدون من المشروع والذين سيصبحون أكثر قدرة على الابتكار والمنافسة الناجحة في الاقتصاد المحرر. كذلك فقد قام المشروع بوضع حد لكل الممارسات المضرة، وبتشجيع الممارسات المستدامة بيئيا، وحماية نظم الإنتاج السمكي والزراعي الصغير. وسيكون هذان النظامان متأصلين ضمن قطاعي صيد الأسماك والسياحة اللذين يشكلان معا العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

23- تم تحديد ثلاثة مخاطر. ويتمثل الخطر الأول في ألا تكون التحسينات المدخلة مستدامة مع مرور الزمن بسبب عدم تعزيز مشاريع الأعمال بصورة كافية، وكونها عرضة لكل من الهزات الداخلية (ذات الصلة بالصحة وحقوق الملكية أو بالوصول إلى الائتمان)، أو بالهزات الخارجية (ذات الصلة بالوضع الاقتصادي الدولي والمناخ). وقد يؤدي ذلك إلى تراجع صغار المزارعين والصيادين إلى وضعهم السابق، أو حتى إلى وضع أسوأ مما كان عليه الحال في السابق، على الرغم من أي تقدم يمكن أن يحرزوه مع دعم المشروع. وللتخفيف من هذا الخطر، سوف يركز المشروع على طبيعة التوجه من خلال القطاع الخاص في دعمه، وسوف ينوع من الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأسرة. أما الخطر الثاني فيتمثل في أن يفتقر موفرو الخدمات إلى القدرة على إيصال جملة من خدمات دعم الأعمال عالية الجودة مما هو مطلوب. وللتخفيف من هذا الخطر فيمكن لتوريد موفري الخدمات أن ينطوي على التعاقد المباشر. ويمكن استخدام المساعدة التقنية الدولية لتعزيز قدرات موفري الخدمات. وأما الخطر الثالث فيتمثل في ألا تتم صيانة البنى الأساسية المشاع بصورة ملائمة. وللتخفيف من هذا الخطر، سوف يقوم محام متخصص في الأعمال بتحليل دقيق لاتفاقيات الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإدراج الأحكام القانونية الضرورية التي تتطرق للمخاطر المتعلقة بحقوق الملكية وصيانة البنى الأساسية والمعدات وشروط وضمانات نقل هذه المرافق إلى المستفيدين.

خامسا– الاعتبارات المؤسسية

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق

24- يمتثل تصميم المشروع لسياسات الصندوق، ويتواءم مع إطاره الاستراتيجي للفترة 2011–2015. ويتسق المشروع مع المبادئ الواردة في الإطار الاستراتيجي، وتم تقديره بالرجوع إلى سياسات الصندوق المتعلقة بالاستهداف، والتمايز بين الجنسين، وإرساء الشراكات مع القطاع الخاص، وتنمية المشروعات، والتمويل الريفي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ والبيئة.

باء – المواءمة والتنسيق

25- يتماشى المشروع مع استراتيجية التنمية الوطنية متوسطة الأجل للفترة 2013–2017 التي وضعتها سيشيل. كما أنه يتواءم أيضا مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للفترة 2008–2011. وسوف يسعى لمواءمة تدخلاته مع المشروعات المستقبلية التي تغطي نفس المجالات أو مجالات مشابهة، مثل المشروع الذي يخطط مصرف التنمية الإفريقي لتمويله لإعادة إعمار البنى الأساسية للري.

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق

26- بالإضافة إلى إدخال تقنيات جديدة، سيتألف الابتكار بمعظمه من نموذج الشراكات بين القطاع العام والخاص المكيف محليا للزراعة ومصايد الأسماك، وتطويره بشراكة مع صناعة الفنادق والمطاعم. ويمكن توسيع نطاق هذا النموذج في البلدان التي تتسم بسياقات مشابهة، بما في ذلك الأنماط الأخرى من التدخلات الأكثر توجها نحو تنمية سلاسل القيمة. وسوف يوسع المشروع جزئيا من نطاق نهج ناجح لتوفير خدمات تنمية الأعمال غير المالية الذي تتم تجربته في مدغشقر. ويمكن توسيع نطاق نهجه في خدمات تنمية الأعمال المالية بصورة إضافية من خلال المصارف المشاركة. ويمكن النظر لاحقا في إدراج هذا النهج في برنامج إقليمي أوسع يغطي بلداناً عديدة في المحيط الهندي.

دال– الانخراط في السياسات

27- على المستوى السياساتي، يسعى الانخراط والتعاون بين الوكالات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك الأمانة العامة للتمايز بين الجنسين، ووكالة الحماية الاجتماعية، والمصارف التجارية، والاتحاد الائتماني الوطني لضمان انسجام الجهود الرامية إلى الترويج للزراعة ومصايد الأسماك الحرفية على نطاق صغير، مع السياسات الحالية الاجتماعية وتلك المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، وإعطاء الأولوية لاستهداف المجموعات الضعيفة. وسيوفر التعاون الوثيق والشراكة مع المصارف دروسا في التحسينات السياساتية المتعلقة بتمويل الزراعة على وجه الخصوص. وسيتم اتخاذ الإجراءات التمكينية لخلق بيئة تشغيلية وسياساتية موائمة لاستهداف الفقر والإبقاء عليها، مثل حوار السياسات حول السياسات الشمولية، ورفع الوعي، وبناء القدرات. ويصدر عن حكومة سيشيل بيان سنوي عن التغييرات السياساتية المتخذة مع أثرها المتوقع، إن وجد، على أنشطة المشروع.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

28- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية سيشيل والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

29- وجمهورية سيشيل مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

30- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

31- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية سيشيل قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته مليون وتسعمائة وثمانين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 980 1 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Competitive Local Innovations for Small-scale Agriculture Project"

(Negotiations concluded on 26 March 2013)

Loan Number: _____

Project Title: Competitive Local Innovations for Small-Scale Agriculture Project (the "Project")

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

and

The Republic of Seychelles (the "Borrower")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2), and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan to the Borrower (the "Financing"), which the Borrower shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. The amount of the Loan is SDR 1 980 000.

2. The Loan is granted on ordinary terms with a maturity period of 15 years including a grace period of three (3) years.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the US dollar.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 1 January.

5. Principal and interest shall be payable on each 15 May and 15 November.

6. There shall be a Designated Account for the benefit of Ministry of Finance, Trade and Investment ("MOFTI") at the Central Bank of Seychelles ("CBS").

7. The Borrower shall provide counterpart financing for the Project in the amount of USD 282 000.

Section C

1. The Lead Project Agency shall be the Ministry of Natural Resources and Industry (MNRI).

2. MOFTI, the Seychelles Agriculture Agency (SAA), the Seychelles Fishing Authority (SFA) and any other entities with implementation responsibilities, acceptable to the Fund, shall be designated as additional Project Parties.

3. The Project Completion Date shall be the fifth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Loan shall be administered and the Project supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of this Agreement: The Project Implementation Manual ("PIM") or any provision thereof has been waived, suspended, terminated, amended or modified without the prior agreement of the Fund and the Fund after consultation with Borrower has determined that such waiver, suspension, termination, amendment or modification has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project, and the Borrower has not taken any measures to remedy the situation.

2. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

(a) The PIM, covering, among other things, the technical, operational, organisational, financial and staff requirements necessary to implement all activities under this Agreement, shall have been adopted by the Lead Project Agency in the form approved by the Fund; and

(b) The Project Management Unit (PMU) staff, including a National Project Coordinator (NPC), Programming and M&E Officer and Financial Controller, acceptable to the Fund, shall have been appointed following a transparent competitive process.

3. The following is designated as a specific condition precedent to withdrawal under Category 4 (Credit) of the Allocation Table set forth in paragraph 1 of Schedule 2 hereto:

(a) A Subsidiary Performance-Based Loan Agreement, acceptable to the Fund, shall have been executed by the Lead Project Agency, following consultation with MOFTI, with each and every financial institution participating in the Project, outlining the terms and conditions of credit financing and on-lending thereto in accordance with Schedule 1, Section II, paragraph 9 of this Agreement.

4. This Agreement is subject to ratification by the Borrower.

5. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower:

Minister of Finance, Trade and Investment
Ministry of Finance, Trade and Investment
Liberty House
Victoria, Seychelles

For the Fund:

President
International Fund for Agricultural development
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy

This Agreement, dated [ ], has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Borrower.

THE REPUBLIC OF SEYCHELLES

_____
[ ]

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. *Target Population*. The Project shall target smallholder producers, small scale processors and marketers, micro-entrepreneurs, women and youth. The target group will consist of approximately: (i) 768 farmers who are producing for the domestic market; (ii) 1330 people dependent on artisanal fishing, fish handling and processing; and (iii) 7500 households which are involved in some form of backyard gardening, in particular those below the poverty line living on the main islands of Mahé, Praslin and La Digue.

2. *Goal*. The goal of the Project is to contribute to equitable and sustainable pro-poor agricultural and rural economic growth and employment.

3. *Objectives*. The objectives of the Project are to promote modern and sustainable agricultural and fishery practices, and to increase and diversify market access for smallholder farmers and fishers.

4. *Components*. The Project shall comprise the following Components: (i) *Enhancing business arrangements through capacity development of small farmers, rural micro entrepreneurs and fishers*; (ii) *Improving access to agricultural and rural finance;* (iii) *Strategic capacity building and infrastructure, and (iv) Project management.*

4.1. **Component 1: Enhancing business arrangements through capacity development of small farmers, rural micro-entrepreneurs and fishers**. This component aims to establish business ventures between small farmers and fishers and buyers and strengthen the capacity of small-scale actors in agriculture, fisheries and livestock to respond to market signals. Through a flexible business model, this component shall deliver support services targeting business development and promoting innovative technologies and environmentally-friendly value chains.

4.1.1. *Sub-component 1.1: Public Private Partnerships (PPP) and technology development*. This sub-component of the Project shall focus on capacity building of small farmers and fishers by professional public and private institutions to promote technology adoption, business development and business management. With the assistance of Technical Working Groups and other stakeholders, technology packages and trials shall be identified and their environmental efficiency and sustainability shall be assessed. This sub-component shall furthermore build on the Tourism Sustainability Label by promoting the marketing and usage of local products.

4.1.2. *Sub-component 1.2: Food security and productivity development.* This sub-component of the Project shall promote home gardens by addressing inefficiencies and supporting value chains through training and other forms of capacity development to improve food security and enhance productivity and market linkages at the household level.

4.2. **Component 2: Improving access to agricultural and rural finance**. This component shall facilitate the provision of the required financial services to transform the ailing agricultural sector and improve access to finance for smaller farmers, producers, fishers and rural micro-entrepreneurs. Access to financing shall be improved by the development of innovative agricultural and value chain financing models to be piloted and consequently scaled-up through partner financial institutions.

4.3. **Component 3: Strategic capacity building and infrastructure**. This component shall strengthen public sector and collective institutions by providing the necessary and complementary public goods to enable implementation of component 1 and ensure institutional continuity beyond the term of this Project.

4.3.1. *Subcomponent 3.1: Strategic capacity building.* This sub-component shall strengthen capacity of selected public and private actors involved in the implementation of Component 1, by providing capacity building including human resources support and guidance for public sector and collective institutions, equipment and small-scale infrastructure development, aligned to the work of other financing partners.

4.3.2. *Sub-component 3.2: Public and collective infrastructure*. This sub-component aims to finance enabling small rural infrastructure, including public and collective investments for irrigation and water harvesting necessary for the implementation of Component 1.

4.4. **Component 4: Project management**. This component shall provide effective technical, financial and contract management of the Project. The PMU shall exercise management and controlling functions including the recruitment of specialised expertise. The Project shall finance the required equipment, studies and training of staff, operating costs and the establishment of a Monitoring & Evaluation (M&E) System as well as a Knowledge Management System.

II. Implementation Arrangements

5. A National Project Steering Committee ("NPSC") shall be established under the chairmanship of the Minister, MNRI and composed of an equal number of private sector and government representatives. The NPSC shall provide guidance to the Project and review the implementation progress and impact. The NPSC shall meet as and when required and no less than twice every year.

6. A PMU embedded in the MNRI shall be established. The PMU shall be responsible for the implementation of the day-to-day activities and the monitoring of progress and impact of the Project. The PMU shall include a NPC, a programming and M&E officer, a financial controller, as well as the required support staff.

7. To advise on and support the implementation of the agricultural/livestock, rural and microfinance and fishery aspects of components 1 and 2 of the Project, Technical Working Groups (TWGs) composed of stakeholder groups and key institutions shall be established. The TWGs shall be coordinated by the PMU and shall convene on a regular basis. The composition of the TWGs shall include, among others:

(a) The TWG on Agriculture: Representatives from farmers, service providers in the livestock sector, Seychelles Hospitality and Tourism Association (SHTA), the Seychelles Chamber of Commerce and Industry (SCCI), Local Government, the SAA, the Small Enterprise Promotion Agency (SEnPA), the Island Development Company (IDC), the Seychelles Farmers Association (SeyFA), the Development Bank of Seychelles (DBS), an environmental Non-Governmental Organisation, as well as private entrepreneurs.

(b) The TWG for Rural and Agricultural Finance: Representatives from MOFTI and from financial institutions.

(c) The TWG on Fisheries: Representatives from the Seychelles Fishing Boat Owners Association, the SFA, SHTA, SCCI, Seychelles National Parks

Authority (SNPA), Marine Conservation Society Seychelles (MCSS), SEnPA, IDC and DBS.

8. The Lead Project Agency shall enter into a MOU with each and every other Project Party, specifying the scope of the work to be undertaken, expected deliverables, estimated budget for specific activities, as well as clearly defined performance evaluation criteria. Each MOU shall be monitored closely by the PMU and shall: (a) specify that a register of assets acquired with the proceeds of the Loan shall be maintained by each Project Party and that at completion of the Project implementation, such assets shall be transferred to the Borrower; and (b) be submitted to the Fund for its prior approval. Each MOU may not be modified without the prior consent of the Fund.

9. Following consultation with MOFTI, the Lead Project Agency shall enter into a Subsidiary Performance-Based Loan Agreement with each and every financial institution participating in the implementation of activities under Component 2 of the Project. Each such financial institution shall meet eligibility criteria acceptable to the Fund and shall be selected following a transparent competitive process. The Subsidiary Performance-Based Loan Agreements shall clearly specify the scope of the work to be undertaken, expected targets, estimated budget for specific activities, maximum loan amount, on-lending rates as well as clearly defined target indicators. Each Subsidiary Performance-Based Loan Agreement shall be monitored closely by the PMU and renewed annually based on satisfactory performance. Each Subsidiary Performance-Based Loan Agreement shall be submitted to the Fund for its prior approval and may not be modified without the prior consent of the Fund.

10. A Mid-Term Review ("MTR") shall be carried out in the Project's third year of implementation by the Lead Project Agency and the Fund jointly. The MTR shall cover, among other things: (i) the physical and financial progress as measured against Project Annual Work Plans and Budgets (AWPBs) and against Project objectives; (ii) the overall Project performance as well as the performance and financial management of contracted implementing partners; (iii) an assessment of the efficacy of technical assistance and training programmes; (iv) the proposed use of uncommitted funds made available to the financial institutions participating in the Project; and (v) the proposed terms of an exit strategy.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the allocation of the amounts of the Loan to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	IFAD Loan Amount Allocated (expressed in SDR)	Percentage
1. Civil Works and Infrastructure	548 000	100% Net of Taxes, private companies', other donors', producers' and Government Contributions
2. Vehicles	17 000	100% Net of Taxes and Government Contribution
3. Technical Assistance and Training	498 000	100%
4. Credit	594 000	100%
5. Recurrent Costs		
(a) Salaries and Allowances	118 000	100% Net of Government Contribution
(b) Operations and Maintenance	7 000	100% Net of Government Contribution
6. Unallocated	198 000	
TOTAL	1 980 000	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows:

1. Civil Works and Infrastructure includes Eligible Expenditures for Equipment and Goods

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Borrower to request withdrawals from the Loan Account if the Borrower has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project:

1. *Monitoring*. The Lead Project Agency shall monitor the Project and in partnership with other designated Project Parties, generate data and information on Project activities, output and outcomes in a manner satisfactory to the Fund. The Lead Project Agency shall also collect information on Project impact..

2. *Resource Protection*. The Borrower shall take all reasonable measures to ensure that existing laws are enforced to safeguard water, forest and wildlife resources in the Project Area. The Borrower shall take all measures to ensure sustainability of the Project without any detriment to the environment and shall promote natural resources' sustainability.

3. *Operation and Maintenance*. The Borrower shall ensure that adequate human and financial resources shall be provided to support the operation and maintenance of Project-financed investments and recurrent costs of the Project operations both during and after the Project Implementation Period, at least for the useful life of such investments.

4. *Authorisation*. The Borrower shall provide each Project Party with such delegations of authority or other authorisations as may be required under its national procedures to implement the Project in Accordance with this Agreement.

5. *Use of Vehicles and Other Equipment*. The Borrower shall ensure that all vehicles and other equipment transferred and or procured under the Project are dedicated solely to Project use.

6. *Policy Framework*. The Borrower shall provide the Fund with an annual statement of undertaken policy changes in the agricultural, fisheries, tourism and other related sectors together with an assessment of their expected impact on the Project, for the duration of the Project.

7. *Financial Statements*. Each Subsidiary Performance-Based Loan Agreement shall specify that the financial institution participating in the implementation of the Project shall make available to the Borrower, through the PMU, the statement of sources and uses of funds related to Project activities under their respective responsibility in respect of each Fiscal year within two (2) months of the end of each Fiscal year. The PMU shall attach these statements of sources and uses of funds to its own financial statements for subsequent submission to the Fund.

8. *Audit Reports*. The Borrower shall ensure that each Subsidiary Performance-Based Loan Agreement specifies that the financial institution participating in the implementation of the Project shall appoint an external independent auditor to audit their financial statements relating to the Project. These audit reports shall be submitted to the Borrower, through the PMU, within five (5) months after the end of each Fiscal Year for subsequent submission to the Fund.

Logical framework

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal			
To contribute to sustainable pro-poor economic growth and employment and resilience to external shocks and trends	▪ Employment (full and part time) in agriculture, fisheries and rural micro enterprises ▪ Un-and Under-employment developments ▪ Absolute levels of contribution of GDP to agriculture	- National Bureau of Statistics - Ministry of Social Affairs - Agricultural Census - Other reference surveys	
Development Objective			
Promote modern and sustainable agricultural and fisheries practices to increase and diversify market access for smallholder farmers, fishers and rural micro entrepreneurs	Separate for agriculture, fisheries, rural micro enterprises & all gender disaggregated ▪ Incremental number of people served ▪ Incremental jobs created ▪ Incremental use of financial services (loans, current acct. deposits, in future also leasing & hire purchase)	- MTR and PCR surveys - Relevant GoS statistics (Min. Of Social Affairs) - Project M&E system (see below)	Present high level of commitment from GoS, private sector operators and public and parastatal agencies can be sustained throughout CLISSA
Project Outcomes			
Outcome 1: small farmers, artisanal fishers and rural micro entrepreneurs have capacity to identify and service market demand	Separate for agriculture, fisheries, rural micro enterprises & all gender disaggregated • Surveys and post training evaluations to establish changes in skills and awareness of trained project beneficiaries	- Surveys - Ex-post evaluations of trainings	The awareness raising ("Buy Seychellois") and associated surge in demand for locally produced food will be sustained and therefore will not lead to consumers shifting preferences towards national production
Outputs: facilitation, training, communication, studies, demonstration units	• People trained in post-production, processing and marketing • Processing, marketing, storage facilities constructed/rehabilitated • Number of farmers, fishers, household gardeners reached • Number and effectiveness of trials (released for dissemination) • Number of equipment accessed (by gender and age) • People trained in business and entrepreneurships skills • Number of agricultural revival kits (<50)	- PMO monitoring reports - Status and completion reports of contracted service providers	
Outcome 2: Improved access to equitable financial services	• Number of small farmers and rural micro entrepreneurs accessing credit and other financial services (deposit, current account, etc.) • Quality of loan portfolio • Evidence of mainstreaming project services and experience into general business	- Internal and external monitoring reports - 6 monthly project progress reports to be submitted by participating banks	▪ Adequate bank capitalization to take on external line of credit ▪ Bank-internal procedures permit scaling up and mainstreaming of CLISSA pilot products and services ▪ Farmers accept to invest in technologies through credit
outputs: competitive refinancing lines for beneficiaries established on commercial and non-subsidized terms at all levels	• Amounts of refinancing through CLISSA (disbursements)	- Internal monitoring reports	
Outcome 3: Capacity of public service providers strengthened and technologies made available and public and small-scale collective	▪ Effectiveness: Improved performance of public service providers ▪ Effectiveness of productive infrastructure infrastructure [by type] ▪ Likelihood of sustainability of productive infrastructure [by type]	- Internal and external monitoring reports - Beneficiary assessment	▪ Parallel financing by other donors and Government of Seychelles is

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators	Means of Verification	Assumptions
infrastructure upgraded		reports	forthcoming
Outputs: Investments in equipment, institutional support, training, trails; road spot improvements, water-harvesting infrastructure, storage facilities, equipment sheds, other small infrastructure	▪ People trained in infrastructure management ▪ Staff of service providers trained ▪ Infrastructure by type and number	- Internal monitoring reports - Internal monitoring reports	▪ Interest in PPP is sustained by all stakeholders